

المقاربة الملكية الجديدة في تدبير ملف الصحراء المغربية 1999-2010



محمد بوبوش : باحث في العلاقات الدولية - جامعة محمد الخامس - الرباط
لقد كان أمل الملك الراحل كبيرا في أن يترك خلفه مغربا طوى بشكل نهائي ملف الصحراء، إلا أن القدر أراد غير ذلك، فإذا كان واضحا أنه قد وحد المغرب، فإن زيول هذا الملف مازالت مستمرة¹ وشهدت قضية الصحراء في السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس عدة تطورات هامة توشك أن تعيد صياغة معطيات القضية من جديد. كما أحدث الحكم عدة تغييرات في السياسة العامة له تجاه القضية.

أولا: من المقاربة الأحادية إلى المقاربة التشاركية

لا أحد يمكنه اليوم أن ينكر أن المقاربة البئيسة التي اعتمدها السلطات العمومية في الماضي في تدبير ملف وحدتنا الترابية كانت سيئة وفسادة، حيث انفردت مصالح وزارة الداخلية بهذا التدبير وسيجت هذه القضية بشروط الحساسية ومراعاة شروط الأمن القومي، فأطلقت العنان لسياسة الريع وإغناء طبقة معينة بهدف إخضاع التوجهات العامة هناك إلى ضغوط قبلية واقتصادية قاهرة، كما لا يمكن أن ننكر اليوم أن الرجال الذين أشرفوا على تدبير هذا الملف الشائك من وزارة الداخلية كانوا أثرياء الحرب وراكموا ثروات طائلة جدا من ممارسات مشبوهة، فبيد أن الشعب المغربي كان يقتطع من جسده أطرافا للمساهمة في مواجهة التحديات آنذاك وللمساهمة أيضا في ضمان تسريع وتيرة التنمية في هذه الأجزاء الغالية من البلاد، كان البعض من هنا وهناك يراكم الثروات من بقرة الصحراء الحلوب ويطرق غير مشروعة طبعاً، ولم يكن المغرب وحيدا في تعاطيه مع هذا الملف الوطني الضخم، بل كانت هناك أطراف إقليمية ودولية تمارس ضغوطا كبيرة لإخضاع المغرب، لا نتحدث

1 - د. الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 2002، ص: 71.

عن دور الاتحاد السوفيتي، لا نتحدث عن دور كوبا، وغيرهما كثير بل كانت هناك ولا تزال الجزائر، كانت هناك ولا تزال جبهة البوليساريو الانفصالية التي كانت ولا تزال أيضا آلية من آليات تدبير السياسات الإقليمية من طرف دول عظمى، وكانت هناك ولا تزال إسبانيا التي ترسخت لديها قناعة غريبة مفادها أن استقرار إسبانيا في عدم استقرار المغرب، وعملت أجهزتها جاهدة على توفير شروط إدانة النزاع في الصحراء المغربية، لأن في ذلك إلهاء للمغاربة عن المطالبة بتحرير ثغورهم المحتلة من طرف إسبانيا. إذن، كانت هناك عوامل داخلية وخارجية ساهمت إلى حد بعيد في تكثيف الألغام في عمق صحرائنا المسترجعة².

إن المتتبع للسياسة الداخلية في المغرب منذ تولي جلالة الملك محمد السادس العرش في 23 يوليوز 1999، يمكنه أن يقف على ملاحظتين أساسيتين، تتمثل الأولى في تعاضم الإرادة السياسية والتعبوية لدى كل الملك والوزير الأول، بهدف تأهيل المغرب لتحديات المستقبل. في حين تتلخص الثانية في انتقال العمل الحكومي برئاسة الوزير الأول إلى طور الديناميكية في التعامل مع المصالح الشعبية عقلانيا وواقعا منذ أن حظي بدعم جلالته في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999³، مع العلم أن هذه القضية تهم الشعب المغربي قاطبة والمتشبث بالوحدة الترابية والسيادة الكاملة على الأقاليم الجنوبية المغربية.

فقد عرف ملف الصحراء المغربية انبعاث ديناميكية جديدة، عبرت عنها العديد من المبادرات الملكية، التي تؤشر على بداية مقاربة جديدة لحل هذه القضية.

وتقوم السياسة الجديدة التي أصبح ينهجها المغرب على الشفافية والواقعية والموضوعية لمعرفة المشاكل الحقيقية لسكان الصحراء ورفعها مباشرة إلى الملك محمد السادس. وهذا ما يؤشر إلى بلورة مقاربة جديدة لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية، تتوجه مباشرة إلى الأغلبية الساحقة من المواطنين وليس إلى الأقلية، وتتعلق هذه المقاربة الجديدة من محاربة الامتيازات التي منحت للأقلية⁴، والقيام بعدد من المنجزات التنموية بالأقاليم الجنوبية تنفيذًا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس⁵ الذي طلب من الوزراء أثناء اجتماع إحدى المجالس الوزارية أن يزوروا الأقاليم الجنوبية لمعاينة تطور الأوراش التي تندرج ضمن اختصاصاتهم، ولتفقد أحوال المواطنين

2- عبد الله بقاللي: ماحدث في العيون كان أكبر من العواطف ومن العقل نفسه، جريدة العلم، بتاريخ 14 نونبر 2010.

3 - عبد الحق دهبني: رؤية ملكية جديدة لمعالجة ملف الصحراء المغربية، جريدة الصحراء المغربية، العدد 4577 بتاريخ 1 غشت 2001

4 - مقتطف من تصريح وزير الاقتصاد والمالية فتح الله ولعلو في ندوة صحافية نظمت بالعيون بداية نونبر 1999، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 5934، بتاريخ 9 نونبر 1999.

5 - جريدة الصحراء المغربية، العدد 3907، بتاريخ 1 أكتوبر 1999.

وحاجياتهم⁶. وترى بعض الدراسات أن الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمعالجة ملف الصحراء المغربية، تقوم على بعض الأسس منها⁷ :

❖ ضرورة إخراج ملف الصحراء المغربية من إطار المقاربة الأمنية إلى المقاربة السياسية

القائمة على إشراك كل الفاعلين السياسيين في تدبير الملف.

❖ تطوير إستراتيجية التواصل مع الأقاليم الجنوبية.

فمنذ وصول العاهل المغربي محمد السادس إلى العرش كان المغرب يتهيأ تدريجياً للانخراط بشكل إيجابي في هذه الدينامكية الأممية. ويمكن القول بكل موضوعية أن ملف الصحراء كان من الملفات التي سجلت نوعاً من القطيعة في التعاطي الدبلوماسي المغربي مع ملف وحدته الترابية. فمن مقاربة هيمنت عليها رؤية وزارة الداخلية الأخطبوطية، تمت معانقة مقاربة أكثر انفتاحاً على تعقيدات هذه القضية تمكن من فتح آفاق لها. فمن جهة تم رد الاعتبار للطابع الوطني للقضية من خلال فتح مشاورات مع القوى السياسية في ما يتعلق بهذا المشروع المقترح. بل أكثر من ذلك يمكن أن نلاحظ أن المناخ الديمقراطي الذي يعرفه المغرب، سمح ربما لأول مرة بفتح نقاش واسع حول تدبير هذا الملف الذي أصبح مزمناً، امتد إلى الأصوات المنادية بحل مغاير. فقد خرجنا من ذلك الإجماع الجامد إلى إجماع حول جملة من الثوابت، لكنه منفتح أكثر على تنوع أبعاد القضية الصحراوية. في نفس السياق كان لامناص من الانفتاح على السكان الصحراويين أنفسهم، وذلك من خلال إشراك أكثر فعالية لهم، والاستماع بشكل أحسن إلى هواجسهم⁸. سنبذو بعض معالم التغيير في تعامل الملك الجديد مع هذه القضية دون أن تشكل قطيعة واضحة مع الأسلوب الذي تم به معالجة هذا الملف. فأقالة وزير الداخلية السابق السيد إدريس البصري الذي كان قد احتكر تدبير هذا الملف كان يعني افتراضياً تبني مقاربة جديدة في التعامل مع معطيات الصحراء. وهكذا فقد أقدم الملك محمد السادس على إقالة العامل المنسق مع المينورسو، وتعيينه بسفير سابق من وزارة الخارجية⁹ وكذلك إحداث لجنة ملكية لمتابعة شؤون الصحراء مكونة من شخصيات مدنية وعسكرية، علاوة على إعادة تنظيم المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية¹⁰.

6 - جريدة العلم، العدد 18018، بتاريخ 18 شتنبر 1999.

7 - توفيق بوعشرين: ملامح سياسة جديدة لتدبير ملف الصحراء المغربية، جريدة الأحداث المغربية، العدد 326،

6-7 نونبر 1999.

8 - محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد

130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2008، ص: 70.

9 - يتعلق الأمر بالسيد لوشيكبي الذي سيعين فيما بعد نائباً لمندوب المغرب لدى الأمم المتحدة، وسيخلفه في منصبه

عامل من وزارة الداخلية. د. الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية.....، المرجع السابق.

10 - د. الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية.....، ص: 71.

ومن الواضح أن الإعلان عن هذه اللجنة يعد تعبيراً عن بداية مقاربة جديدة لهذا الموضوع، ذلك أن المبادرة الملكية تسعى إلى توسيع دائرة التشاور وإشراك كل الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع.

وتكمن أهمية هذه المبادرة الملكية في أنها تستجيب لمطلب طالما عبرت عن العديد من القوى السياسية، التي اعتبرت من الأفيدي توسيع التشاور بشأن قضايا الصحراء¹¹، كما تؤكد هذه المبادرة الواضحة أن هناك إرادة ملكية في التخلص من مقاربة ملف الصحراء من طابعها الأمني الإداري الضيق الأفق، وأن تفتتح على نوع من التشاور الجماعي بمشاركة أبناء الأقاليم الجنوبية وممثلي السكان.

وقد ترأس جلالة الملك محمد السادس أول اجتماع لهذه اللجنة يوم 25 أكتوبر 1999، وأعطى تعليماته بتخصيص غلاف مالي لمعالجة مشاكل البطالة في الأقاليم الجنوبية، ومعالجة مشاكل النقل التي يعاني منها الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية.

وقد دعا الملك محمد السادس أبناء الأقاليم الجنوبية، إلى الانكباب على التفكير الجاد والعميق، بخصوص تصوراتهم لمشروع نظام حكم ذاتي، في إطار سيادة المملكة، ووحدة الوطنية والترايبية.

وقال الملك محمد السادس في خطاب وجهه إلى الأمة من مدينة العيون يوم 25 مارس 2006 إنه "وسيرا على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقاً للممارسة الديمقراطية التي ارتضيها دون رجعة، أعلننا في خطابنا بمناسبة الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة عن قرارنا بإجراء استشارات واسعة للأحزاب السياسية وكذا لأبناء المنطقة المعنيين.

وبعد أن أكد العاهل المغربي أن استشارة الأحزاب السياسية بهذا الخصوص قد قطعت أشواطاً هامة، أعرب جلالة عن إيمانه بأن هذه الاستشارة الديمقراطية المزدوجة، على الصعيدين الوطني والمحلي، حول موضوع حيوي بالنسبة للشعب المغربي، في جو من الإجماع والتعبئة، من شأنها أن تقضي، في أنسب الأجال، إلى بلورة منظور وطني متجانس وواقعي لحكم ذاتي يضمن لجميع سكان الصحراء إمكانية تدبير شؤونهم الجهوية، في ظل الديمقراطية وسيادة القانون.

وقال العاهل المغربي بهذا الخصوص "وإننا لنؤكد لكم أنكم ستجدون في خديم المغرب الأول، بصفتنا الضامن لوحدة الأمة وسيادتها، الأذن الصاغية لآرائكم ومقترحاتكم، والساھر على توفير كل الشروط والوسائل الكفيلة بجعلكم تنهضون بمهامكم، على الوجه الأكمل". و أن "قضيّتنا الأولى تعرف تطورات ومستجدات، على الصعيد الدولي، منذ أن تأكدت للأمم المتحدة استحالة تطبيق مخطط التسوية الأممي. وبدلاً من ذلك، برزت ضرورة حل سياسي متفاوض بشأنه، ومقبول من جميع الأطراف".

وقال الملك محمد السادس: إنه "وتجاوباً مع هذا التوجه، الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ما فتئت بلادنا تبدي استعدادها لإيجاد حل سياسي، يضمن لسكان المنطقة تدبير

11 - جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 5889، بتاريخ 25 شتنبر 1999.

شؤونهم الجهوية. وذلك في إطار السيادة الوطنية والترابية، غير القابلة للتصرف كتسوية عادلة للنزاع المفتعل في المنطقة، وكمساهمة في بناء مغرب عربي يعمه التعاون والازدهار، وفضاء جهوي يسوده السلم والاستقرار¹²... وأن هذا التوجه يندرج أيضا في إطار الجهود الحثيثة، التي ما فتئ جلالته يبذلها منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، وذلك لإقرار حكامه جيدة، تقوم على توسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وانبثاق نخب جديدة قادرة على تحمل المسؤولية، وتوفير الوسائل القانونية، والإمكانات المادية الضرورية، لتحقيق هذه الغايات، خدمة لمصالح المواطن، وحفظا لكرامته، وضمانا للصالح العام.

وبهذه المناسبة قام العاهل المغربي بتتصيب المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي يعد لبنة أساسية في ترسيخ ثقافة التشاور، وفسح المجال الواسع أمام المواطنين للمساهمة باقتراحاتهم العملية في كل القضايا المتصلة بالوحدة الترابية، وبالانتماء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية.

وفي خطاب العرش بمناسبة الذكرى الـ 57 لثورة الملك والشعب في المغرب، لـ حدد الملك محمد السادس مستويات عمل من أجل الوصول إلى إنضاج تصور للجهوية في المغرب، أولها عبر التعريف به من خلال نقاش وطني واسع وبناء، وبالتعبئة الهادفة إلى تبنيه الجماعي، والانخراط القوي لإنجاحه. وأما المستوى الثاني، فيتعلق بوضع خارطة طريق واضحة ومضبوطة لحسن تفعيله بخطوات متدرجة، وبواسطة الهيآت المؤهلة والآليات المؤسسية والتنمية الملائمة والناجعة.

أما المستوى الثالث لملف الجهوية الموسعة في المغرب، فحدده العاهل المغربي في انكباب الحكومة بموازاة أعمال اللجنة على إعداد ميثاق لعدم التمركز، يقوم على نقل الصلاحيات والموارد البشرية والمالية اللازمة للجهات، إذ لا جهوية في ظل المركزية، بينما المستوى الرابع والأخير للجهوية في المغرب، المساهمة الفعالة للأحزاب السياسية في إعداد وتأطير نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن الجهوي.

ومن شأن الجهوية في المغرب، كما جاء في خطاب العاهل المغربي، أن تكون تحولا نوعياً وغير مسبوق، في تاريخ التحرر التنموي في البلاد، ما سيمكن من تعزيز انفتاح المغرب على العالم، وكذلك بين جهاته، وفك العزلة عن المناطق النائية والمهمشة، ووضع حد نهائي للمقولة الاستعمارية للمغرب النافع وغير النافع.

وقد أعلن الملك محمد السادس في الخطاب الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 35 للمسيرة الخضراء عن مجموعة من التدابير تروم النهوض بالأقاليم الجنوبية للمملكة وإخراجها من حالة الركود

12- أنظر جلالة الملك بترأس بمدينة العيون حفل تعيين المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، موقع

وكالة المغرب العربي للأخبار:

وتهيئها لمشروع الحكم الذاتي بخصوص الجهوية المتقدمة والتي كان الملك محمد السادس قد أعطى ورش انطلاقها، أوضح الملك في أن الأقاليم الصحراوية ستكون، في صدارة إقامتها؛ "بما تتطوي عليه من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي، وتعزيز حقوق الإنسان، بآليات جهوية ومحلية، وبما تقتضيه من جعلها في طليعة اللاتمرکز".

وفي ما يتعلق بإعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، الذي تعرض لانتقادات واسعة من طرف المجتمع المدني بسبب سوء التدبير والتسيير وعدم الشفافية، أعلن الملك أنه سيقدم المجلس على السكة الصحيحة حيث سيتولى قريبا إصدار ظهير شريف للمجلس وسيتم تنصيبه، على أساس إصلاحات جوهرية ثلاث تهم "دمقرطة تركيبته بجعلها منبثقة ومنحصرة في الهيئات والشيوخ والشخصيات ذات الصلة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولاسيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي؛ وكذا القوى المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج".

كما تتعلق هذه الإصلاحات بضيف الملك ب"اعتماد حكمة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكل وطرق تسيير المجلس"، علاوة على "توسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنمية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية". وفي ما يخص المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، أعلن الملك محمد السادس اتخاذه لقرارين، يتعلق الأول ب"تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين".

أما القرار الثاني، يضيف الملك، فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حاليا لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنطقة، لمواصلة النهوض بتنميتها" داعيا الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هاذين القرارين. ومن جهة أخرى حرص الملك على التأكيد، في ما يخص محاور هذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجود مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدؤوبة للدبلوماسية الرسمية، على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضية الصحراء المغربية¹³.

ثانيا: الحكم الذاتي والجهوية المتقدمة... الترابط والتلازم

13- مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 35 للمسيرة الخضراء المظفرة.

على إثر التطورات التي عرفتتها كل من قضية الصحراء والمسألة الديمقراطية، هل يمكن تأسيس ترابط بين هذين المعطيين؟ وهل يمكن القول بأن الديمقراطية المحلية في معناها الواسع أي في إطار الحكم الذاتي سيهب ريحها من الجنوب؟¹⁴

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن إمكانية استيعاب مشكلة الصحراء في سياق تطوير الديمقراطية المحلية التي ترعى حقوق السكان المحليين؟ لا شك في أن الجهوية هي أساس تدعيم التنمية المحلية. ومن المؤكد أن الجهوية المعمول بها حاليا وهي جهوية وإدارية لا يمكن أن تشكل حلا لقضية الصحراء بل لا بد من تطوير الجهوية الإدارية إلى جهوية متقدمة قادرة على الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة¹⁵.

يتطلب مشكل الصحراء الإسراع في تطبيق النظام الجهوي والخروج من النزعة القبلية التي كانت سببا في تشديد المركزية من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية من جهة وفشل الاستفتاء الذي كان مقورا لحل هذا المشكل من جهة أخرى.

وقد أكد ذلك الملك محمد السادس في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في ندوة "مغربية الصحراء في التراث التاريخي والأدبي" يوم الجمعة 20 إبريل 2001 التي نظمت ب"تطوان" ما بين 20 و 22 أبريل 2001 حيث قال: "...إن الجهوية واللامركزية في أوسع معانيها وتجلياتها الديمقراطية في إطار الإجماع والسيادة والوحدة الترابية للمملكة تعد أحسن خيار وأقوم سبيل لتجاوز النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء¹⁶.

وأضاف جلالتة أن المسار الديمقراطي الجهوي الذي نرعاه بكل حزم وعزم وإخلاص، يمكن المواطنين المغاربة ولا سيما أبناءنا في الصحراء، في معالجة قضاياهم وإدارة شؤونهم من موقع حاجياتهم ضمن منظور شكل فيه اللامركزية الجهوية ضرورة وطنية ومطلبا ديمقراطيا يستهدفان تفعيل كل الطاقات والموارد البشرية محليا وجهويا وإقليميا، معتقدين بأن التنوع هو الذي يغني الوحدة الوطنية ويدعمها، فليست الديمقراطية مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي

14- أحمد الحارثي: الصحراء ما بين مآزق الاستفتاء والحل الوطني الديمقراطي، مجلة نوافذ، عدد خاص، العدد 10-

11، يناير 2001، ص: 32

15 - الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 22 أبريل 2001.

16 - محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة:

المغرب في النظام الدولي، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس - أكادال - الرباط، 2004-2005، ص: 117.

يتجسد في احترام الخصوصيات الجهوية وإعطاءها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع وإثبات الهوية¹⁷ .

وبمناسبة الذكرى 28 لانطلاق المسيرة الخضراء أعلن الملك محمد السادس عن عزم المغرب إعطاء مختلف جهات المملكة تناسقا أقوى بحيث يكون لكل جهة شخصيتها المتميزة في ظل مغرب موحد غني بتنوع مكوناته الإقليمية. وقال إنه سيجعل من الجهوية واللامركزية وعدم التمرکز وديمقراطية المشاركة والقرب "مشروعا إستراتيجيا" ولا سيما في الأقاليم الجنوبية، ووصف النزاع في الصحراء بأنه "مفتعل" و"مشكلة مصطنعة ولا علاقة لها بتصفيية الاستعمار¹⁸ .

وقد جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 33 لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة حاملا لمشروع جهوية موسعة تدرج ضمن البناء الديمقراطي الحداثي للمغرب و النهوض بمسلسل التنمية الجهوية للبلاد في إطار الحكامة الجيدة والديمقراطية المحلية، يقول جلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الإطار:

" لذلك قررنا، بعون الله، فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها ، بإطلاق مسار جهوية متقدمة و متدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية، مؤكدين عزمنا الراسخ على تمكين كافة ساكنتها وأبنائها من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية ضمن مغرب موحد، سواء بإقامة جهوية واسعة وملائمة، وذلك طبقا لإرادتنا الوطنية، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح متى تم التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي، من طرف المنتظم الأممي.

شعبي العزيز، إن مشروع الجهوية، إصلاح هيكلي عميق يقتضي جهدا جماعيا لبلورته وإنضاجه، لذا، ارتأيت أن أخطبك في شأن خارطة طريقه : أهدافا، ومركبات، ومقاربات. فطموحنا الكبير من هذا الورش الواعد هو ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية

17- محمد بوبوش: الإصلاح الجهوي المرتقب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية السياسية، دفاتر سياسية، العدد 104، فبراير- مارس 2009، ض: 8. علي أنوزلا: العاهل المغربي يعلن أنه لن يقبل أي حل مطروح لنزاع الصحراء لا يستجيب لحقوق المغرب المشروعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9111، بتاريخ 8 نونبر 2003.

18 - علي أنوزلا: العاهل المغربي يعلن أنه لن يقبل أي حل مطروح لنزاع الصحراء لا يستجيب لحقوق المغرب المشروعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9111، بتاريخ 8 نونبر 2003.

والثقافية. ولبوغ هذه الأهداف، فإن هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مرتكزات الوحدة والتوازن، والتضامن. فأما الوحدة، فتشمل وحدة الدولة والوطن والتراب، التي لا يمكن لأي جهوية أن تتم إلا في نطاقها. وأما التوازن، فينبغي أن يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية، في مراعاة لمستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل. ويظل التضامن الوطني حجر الزاوية، في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وذاتية. كما أن نجاح الجهوية رهين باعتماد تقسيم ناجح يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. وعلى غرار نهجنا في تدبير القضايا الكبرى للأمة".

هذا وإذا كان الحكم الذاتي المتطور في إطار اللامركزية الجهوية والوحدة الوطنية، اختيار ملكي مفاده أن المغرب مستعد للتفاوض في كل شيء ماعدا الطابع البريدي والعلم المغربي. بمعنى الطرح الملكي جاء مستوف لسياسة جهوية عصرية ليس لها حدود ما عدا تلك التي تمس بالسيادة التي يرمز إليها الطابع البريدي وعلم البلاد، وكل ذلك يهدف حسب اعتقادنا إلى إقناع الطرفين بشيئين اثنين:¹⁹

1- طرح فكرة الإدماج والتخلص من مخلفات الحرب الباردة، دون المساس بالسيادة الوطنية.

2- فتح مجال للعيش في استقرار، إذا كان الهدف من هذا الملف الشائك هو كذلك، وتحقيق ذلك في إطار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، سواء بالنسبة لمنطقة الصحراء أو باقي مناطق المغرب²⁰.

إن الإستراتيجية الأساسية للمغرب في تكريس وحدته الترابية تكمن في تطوير مشروعه الديمقراطي المرتكز على الجهوية، فهذه الأخيرة لا ينبغي أن تبقى مجرد نصوص بل لا بد من تفعيلها على أرض الواقع من خلال تمكين الصحراويين، وكذلك باقي سكان المغرب

19 - محمد بويوش: الجهوية السياسية كأداة لتجاوز مشكل الصحراء، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، "سلسلة مواضيع الساعة"، عدد 52، 2006، ص: 100.

20 - أحمد درداري: الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس - أكادال، الرباط، 2001-2002، ص: 113

من أجهزة تمثيلية ذات اختصاصات فعلية وإمكانات مالية تسمح لها بالتدبير المحلي الفعلي انطلاقا من الخصوصيات التي تتمتع بها وكذلك إدماج كافة مكوناتها بعيدا عن الهاجس الأمني المحض الذي تحكم في تدبيرها طيلة السنوات الماضية²¹.

وقد جاء الخطاب الملكي السامي ليوم الأحد 3 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية حاملا لمشروع جهوية موسعة تدرج ضمن البناء الديمقراطي الحدائي للمغرب و النهوض بمسلسل التنمية الجهوية للبلاد في إطار الحكامة الجيدة والديمقراطية المخفية، يقول جلالة الملك في هذا الإطار:

"...ومن هذا المنظور، فإن الجهوية الموسعة المنشودة، يقول جلالة الملك، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة. "...وإننا ننتظر من هذه اللجنة، إعداد تصور عام، لنموذج وطني جهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة؛ على أن ترفعه لسامي نظرنا في نهاية شهر يونيو القادم.

هذا وقد حدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس مرتكزات الإصلاح الجهوي المستقبلي في أربعة محاور رئيسية:

أولا : التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحن لها ضامنون، وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيدا ديمقراطيا للتميز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية، المنصهرة في هوية وطنية موحدة.

"ثانيا : الالتزام بالتضامن. إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، بين المركز والجهات. فالتنمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا قامت على تلازم استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجسد للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد"

21 - د. الحسان بوقنطار: الصحراء المغربية: تحديات جديدة، الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 28 فبراير 2002

"ثالثاً : اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتقادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

رابعاً : انتهاج اللاتمركز الواسع، الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل."

هذا وإذا كان الحكم الذاتي المتطور في إطار اللامركزية الجهوية والوحدة الوطنية، اختيار ملكي مفاده أن المغرب مستعد للتفاوض في كل شيء ماعدا الطابع البريدي والعلم المغربي. بمعنى الطرح الملكي جاء مستوف لسياسة جهوية عصرية ليس لها حدود ما عدا تلك التي تمس بالسيادة التي يرمز إليها الطابع البريدي وعلم البلاد، وكل ذلك يهدف حسب اعتقادنا إلى إقناع الطرفين بشيئين اثنين:

1- طرح فكرة الإدماج والتخلص من مخلفات الحرب الباردة، دون المساس بالسيادة الوطنية.

2- فتح مجال للعيش في استقرار، إذا كان الهدف من هذا الملف الشائك هو كذلك، وتحقيق ذلك في إطار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، سواء بالنسبة لمنطقة الصحراء أو باقي مناطق المغرب.

إن تشبث المغرب بالشرعية الدولية، هو الذي جعله يقترح حلاً سلمياً قانونياً لوضع حدّ للأزمة المصطنعة في الصحراء المغربية، في إطار القانون الدولي، مما كان له ردّ فعل إيجابي لدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بصورة خاصة، ولدى المجموعة الدولية بصورة عامة. وهو الأمر الذي قلب حسابات الجزائر، وأفسد تدبيرها، وجعلها تتخبط في تصرفات غير مسؤولة، وتتخذ من المواقف ما يُبعدها عن نهج السياسة الذي يتعين على الدول أن تسلكها مع جيرانها.

لقد دخل المغرب مرحلة جديدة من المواجهة مع خصوم وحدتنا الترابية، نعرف جيداً أنها مرحلة الحسم والفصل، ونحن أشدّ ما يكون تصميماً على الثبات والصمود أمام مؤامرات الشوط الأخير من المعركة، وفي وجه الصعاب والعراقيل التي تواجهها من جراء إصرار الجزائر على عدم الانصياع للحقائق على الأرض، والإذعان لمنطق السياسة الدولية التي باتت تتفهم القضية وتتجاوب، بطريقة أو بأخرى، مع الطرح المغربي الذي رأت فيه نزوعاً نحو السلم، ورغبة أكيدة وصادقة في تسوية الموضوع بصفة نهائية، دون إخلال بحق من الحقوق، أو فرض هيمنة على طرف من الأطراف.

إنَّ المغرب يسير بقيادة جلالة الملك في الاتجاه الصحيح، بينما الجزائر تسير في الاتجاه الخطأ. والمغرب يراهن على عدالة قضيته الوطنية، وعلى نزاهة المقترح الذي تقدم به إلى المنتظم الدولي، بينما الجزائر تراهن على الجواد الخاسر، وتتعلق بالأوهام، وتتصرف وكأنها تملك مفاتيح الحل، بينما هي لا تملك سوى الوهم الذي يتراكم لديها فيضلها عن سواء السبيل.

لذلك فإن المغرب هو الرابح في نهاية المطاف، والجزائر هي الخاسرة في كل الأحوال، ولو أنها وعت الحقائق، وتفهمت الآثار المترتبة عليها، وانصاعت لمنطق القانون الدولي، واستجابت لرغبة شعوب المنطقة في إقامة علاقات تعاون وشراكة على جميع المستويات من أجل بناء المستقبل في ظل الأخوة والصدقة والعمل في سبيل تحقيق المصالح المشتركة، لو أن الجزائر سارت في هذا الاتجاه، لفعلت خيراً للشعب الجزائري الشقيق، ولأسدت معروفاً لشعوب المنطقة عموماً²².

ثالثاً: ارتباط نجاح اتحاد المغرب العربي بحل مشكل الصحراء

إلى جانب قضية الصحراء يعد البناء المغربي مصلحة وطنية جوهرية في السياسة الخارجية المغربية، ولا غرو في أن يتمثل المغرب هذا المشروع، ويسعى منذ استقلاله إلى تحقيقه، فبالنسبة للملك الراحل محمد الخامس، فإن الشمال الإفريقي يكون وحدة في الجغرافيا والجنس والدين واللغة والتقاليد ولذلك فمصيره كما كان ماضيه واحد" ويقول في موضع آخر: "...ويتعين علينا أن نولي عناية خاصة لإقامة اتحاد بين أقطار المغرب العربي، يعزز جانبها ويؤهلها للقيام بدورها على مسرح السياسة العالمية..".

ويأخذ التشبث بهذا المشروع المغربي مكانة خاصة في تفكير العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني. فهي "وحدة مترابطة تتبع من القلوب وتحتمها ضرورة العصر ويفرضها ترابط المصير، وتمليها وحدتنا التاريخية الكبرى نساهم بها في تركيز دعائم الحرية والسلم وتثبيت أسس التآخي بين المجموعة البشرية. لن تكون وحدة عدوان ولا توسع ولا استغلال، ذلك لأنها وحدة اختمرت في أعماق ضمائرنا، ونحن نخوض الكفاح ضد العدوان والتوسع والاستغلال...".²³

22- التعبئة الوطنية وراء جلالة الملك للمصمود في معركة الصحراء، افتتاحية جريدة العلم، 6 نونبر 2010.

بل إن الاتحاد المغربي يتردد بشكل مستمر في خطب الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في رسائل التهئة بمناسبة إنشاء اتحاد المغرب العربي: "...وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعتبر أن الخلاف المفتعل حول الصحراء، لا زال، مع كامل الأسف يعيق بناء اتحاد المغرب العربي، ويعرقل الاندماج الاقتصادي الذي تتطلع إليه الشعوب المغربية الشقيقة . وإني لأجدد استعداد المغرب لمواصلة العمل، بكل صدق وعزيمة مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، من أجل إيجاد حل سياسي تقاوضي ونهائي، في نطاق الشرعية الدولية، يضمن للمملكة المغربية سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، ويكفل لسكان أقاليمها الجنوبية التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة.

وإن من شأن هذا الحل تجنيب تحول المنطقة إلى فضاء للتوتر وتأهيلها ليس فقط لتحقيق اندماج الاتحاد المغربي وإنما أيضا تمكين هذا الاتحاد من النهوض بدوره على الوجه الأكمل في محيطه المتوسطي، وعلاقاته مع دول الساحل الإفريقي، لتحسين منطقة غرب الشمال الإفريقي برمتها، من مخاطر البلقنة والإرهاب الدولي²⁴.

إن تجاوز هذا التضارب بين المصالح المغربية والجزائرية هو الحل الأنسب لاستكمال مسيرة اتحاد المغرب العربي، وسوف يظل يلقي بضلاله على مسيرة اتحاد المغرب العربي ما لم يتم حل كل الخلافات الثنائية وخاصة بحياد الجزائر في هذا الملف وتخليها عن تقديم الدعم لجبهة البوليساريو وأن تحذو حذو كل من ليبيا وموريتانيا في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار تأتي المبادرة المغربية باقتراح مشروع الحكم الذاتي على الأطراف الأخرى أمام هيئة الأمم المتحدة قصد إنهاء هذا المشكل والانكباب على حل المشاكل الداخلية وتحقيق التنمية المحلية من أجل خلق التكامل والانسجام بين مختلف دول المغرب العربي ومواجهة التحديات التي تفرضها توجهات الألفية الثالثة وإكراهات العولمة على

23- حول تصور المغرب العربي سواء في الخطاب الملكي أو لدى بعض الأحزاب السياسية المغربية، راجع: د. الحسان بوقنطار: السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997، ص: 104-111.

24- مقتطف من خطاب الملك محمد السادس خلال الاجتماع السنوي 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة - أنظر جريدة الصباح العدد 1389 بتاريخ 23/9/2004 ص: 8

الاقتصاديات الجهوية والقارية في مختلف المجالات، وكذا تحقيق الأهداف العامة والخاصة التي تتوق إليها شعوب المنطقة في إطار اكتمال اتحاد المغرب العربي.

فمشروع الحكم الذاتي يعتبر كبرهان حقيقي على إصرار المغرب من أجل بناء الاتحاد المغربي في مقابل تصلب موقف الجزائر وجبهة البوليساريو نظرا لعدة اعتبارات متباينة ما بين الطرفين جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وأمنية. كما أن الاهتمام الكبير الذي أحيط بهذا المشروع من طرف الأمم المتحدة وكذا من قبل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا يبشر برغبة أغلب الأطراف الدولية في إنهاء هذا الصراع الذي عمر لأزيد من ثلاثة عقود.

ويقول جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2009: "وبنفس الروح المغربية، سنواصل جهودنا الدؤوبة، وتعاوننا الداعم للمساعي الأممية البناءة، للوصول إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، للخلاف الإقليمي حول مغربية صحرائنا. ومن هنا، نؤكد تشبثنا بالمبادرة المقدّمة للحكم الذاتي، لجديتها ومصداقيتها، المشهود بها دوليا، بركائزها الضامنة لحقوق الإنسان، والهادفة لتحقيق المصالحة، ولمّ الشمل، بين كافة أبناء صحرائنا المغربية، وبأفقه المغربي والجهوي البناء، المتطلع لرفع التحديات التنموية للمنطقة، وضمن التقدم والرفاهية لسكانتها.

إن تحقيق المبادرة المغربية بمنح حكم ذاتي موسع للصحراء سيساهم لا محالة في صون الحقوق الثابتة وحفظ خصوصيات المنطقة وفتح آفاقا رحبة للبناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتعايش داخل المغرب.

ومن شأن هذا الحل أن يعمل على دفع الدول المغربية أن تعمل على تجاوز كل الخلافات لتحقيق التكامل الاقتصادي والانكباب على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية في ظل الألفية الثالثة؛ وكذا تقوية سبل التعاون والتنسيق السياسي والأمني من أجل تحقيق الديمقراطية والتغلب على مختلف المظاهر الجديدة للإجرام والإرهاب والأمراض وغيرها²⁵.

25 - عمر العسري: آفاق التعاون المغربي على ضوء إقرار مشروع الحكم الذاتي للصحراء المغربية، مجلة رهانات، العدد 9، شتاء 2009، ص: 14.

وحول القضايا المغربية قال محمد السادس: "وإذ نعتبر الاندماج المغربي تطلعا شعبيا عميقا، وضرورة استراتيجية وأمنية ملحة، وحثمية اقتصادية، يفرضها عصر التكتلات، فإننا حريصون على مواصلة التشاور والتنسيق، لتعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول المغربية الشقيقة. وذلك في انتظار أن تتخلى الجزائر، عن معاكسة منطق التاريخ والجغرافيا والمشروعية، بشأن قضية الصحراء المغربية، وعن التمادي في مناوراتها اليائسة، لنسف الدينامية، التي أطلقتها مبادرتنا للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية".

وهو ما يستفاد منه أن استكمال هياكل المغرب العربي ستلقى معلقة طالما أن تواصل معاكسة المملكة المغربية في حقها على الصحراء المغربية، ويستفاد كذلك أن مستقبل المطلب الجماهيري والاستراتيجي لبناء المغرب العربي ستبقى رهينة بقبول الجزائر لمبادرة الحكم الذاتي التي وصفها العاهل المغربي بـ"المبادرة المقدمة التي تظل مقترحا واقعيا، يتسم بروح الابتكار والتوافق، لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في نطاق منظمة الأمم المتحدة، مؤكداً استعداد المغرب، لمواصلة دعم جهود المنظمة الأممية، وأمينها العام، ومبعوثه الشخصي".

خاتمة:

لقد أصبح الجميع في المغرب - من مجتمع مدني وقوى سياسية - مقتنعا بأن قضية الصحراء المغربية هي مفتاح نجاح المرحلة الجديدة التي دشنها الملك محمد السادس، فهو يعتبرها من الملفات الصعبة التي يواجهها ويعطيها الأولوية، حيث تشكل القضية الوطنية المركزية بالنسبة إليه، وأن أي تسوية يجب أن تراعي الثوابت الأساسية وهي: الشرعية الدولية والسيادة والوحدة الترابية.

ومن ناحية أخرى يبدو أن الرؤية الملكية لحل نزاع الصحراء تربط بضرورة إصلاح جهوي حقيقي وتوطيد أسس الإتحاد المغربي بوصفه قاعدة لنظام الأمن الإقليمي في المغرب العربي وشمال إفريقيا.

ومهما يكن من أمر، فإن المغرب في صحرائه، وصحراءه جزء لا يتجزأ منه، وأبواب المستقبل مشرعة في وجه المواطنين المغاربة الصحراويين، سواء في الساقية الحمراء ووادي الذهب، أو في مخيمات تندوف تحت الحصار المضروب عليهم.